

تاريخ الارسال (2017-11-08). تاريخ قبول النشر (2017-12-24)

د. خليل أحمد النهروتي^{*1}
أ. عليه ربحه أصرف¹

¹ ، قسم الاقتصاد والعلوم السياسية- كلية التجارة - الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين.

* البريد الإلكتروني للباحث المرسل:

E-mail address: Knamroty@iugaza.edu.ps

أثر النمو الاقتصادي على اتجاهات التحول الهيكلي في القطاع الصناعي الفلسطيني (2014-1996)

المخلص:

هدفت الدراسة إلى قياس أثر النمو الاقتصادي والمتغيرات المصاحبة على التحول الهيكلي في القطاع الصناعي الفلسطيني خلال الفترة (2014-1996). وباستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) لتقدير العلاقة بين متغيرات التحول الهيكلي في القطاع الصناعي كمتغيرات تابعة، والمتغيرات المستقلة معبراً عنها بالصيغة اللوغاريتمية متأثرة بنموذج (Hollis Chenery) فسرت المتغيرات المستقلة (25.2%) من التغير الحاصل في حصة الإنتاج الصناعي، و (91.2%) من التغير الحاصل في حصة العمالة الصناعية، و (36.3%) من التغير الحاصل في حصة الصادرات الصناعية. هذا وقد بلغت مرونة التحول لحصة الإنتاج الصناعي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي (0.33)، في حين بلغت مرونة التحول لحصة الصادرات الصناعية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي (-0.27).

كلمات مفتاحية:

التحول الهيكلي، القطاع الصناعي، النمو الاقتصادي، فلسطين.

The Impact of Economic Growth on the Trends of Structural Transformation in the Palestinian Industrial Sector (1996-2014)

Abstract

The study aims to measure the impact of economic growth and associated changes on the structural transformation of the Palestinian industrial sector during (1996-2014). Using the ordinary least square (OLS) method to estimate the relationship between the structural transformation as dependent variable, and the independent variables in logarithmic form affected by (Hollis Chenery) model, the independent variables explained (25.2%) of the changes in the share of industrial production, and (91.2%) of the changes in the share of industrial employment, and (36.3%) of the changes in the share of industrial exports. The elasticity of transformation in the share of industrial production towards the GDP amounted to (-0.4), while the elasticity of transformation of the share of industrial employment towards the GDP amounted to (0.33), and the elasticity of transformation of the share of industrial exports towards the GDP amounted to (-0.27).

Keywords:

Structural Transformation, Industrial Sector, Economic Growth, Palestine

المقدمة:

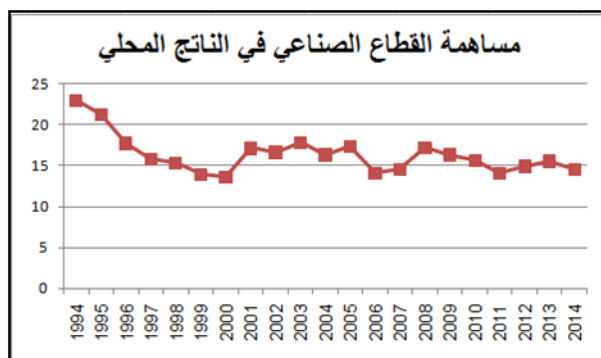
يعتبر التصنيع جوهر عملية التنمية، وهو قادر على تصحيح الاختلالات الهيكلية في الاقتصادات المختلفة، ويؤمن معدلاً عالياً من النمو الاقتصادي والاجتماعي. وهذا ما حدث في الدول المتقدمة، فالثورة الصناعية لم يقتصر دورها على إنتاج السلع الإنتاجية، والوسيط، والاستهلاكية، وإنما أثر تأثيراً واضحاً على القطاعات الاقتصادية، وأحدث تغييراً واضحاً في الهيكل الاقتصادي (عجمية والليثي، 2001). وتعزز ذلك من خلال تجارب دول جنوب وشرق آسيا الناجحة، والتي لعب فيها التصنيع دوراً رئيساً في تحقيق معدلات نمو مرتفعة، والانتقال إلى مراحل تنموية أرقى، كما ارتبطت التنمية بالتصنيع ارتباطاً وثيقاً، ذلك لأن عملية التصنيع تؤدي إلى تنوع الهيكل الإنتاجي. حيث كان ينظر للتنمية في الماضي بصيغة التغيير المخطط لهيكل الإنتاج والاستخدام، حيث أن حصة الزراعة في الإنتاج والاستخدام تتناقص بينما حصة الصناعة التحويلية والخدمات في الإنتاج والاستخدام تزداد. ولذلك فإن استراتيجيات التنمية قد ركزت على التصنيع غالباً على حساب الزراعة والتنمية الريفية.

تعتمد الدول النامية مع اختلاف ظروفها، وأنظمتها السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية في مسيرتها التنموية على التنمية الصناعية كقطاع ديناميكي رائد لهذه المسيرة تتمحور حوله باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى. وجاءت نظرية التغيير الهيكلي بنماذجها المختلفة لتركز على الآلية التي تحول بها الاقتصادات المتخلفة هياكلها الاقتصادية من التركيز الشديد على القطاع الزراعي إلى التطور، والتوسع في قطاعي الصناعة والخدمات، (Todaro & Smith, 2007). كما أكد (Kuznets, 1971) على أن التحول الهيكلي هو نتيجة للنمو الاقتصادي، وأثبت أن التحول من الزراعة إلى الصناعة مع النمو هو سمة رئيسة للتحول الهيكلي، (نصر، 2008). ومن بين أشهر نماذج التحول الهيكلي نموذج أنماط التنمية (Hollis Chenery) والذي يركز على قياس العلاقة بين المتغيرات الهيكلية والمستوى التنموي مما يسهم بفهم آلية التحول الهيكلي أثناء الانتقال إلى مراحل تنموية أرقى، وقياس أثر التغير النسبي في النمو على التحول الهيكلي، (القريشي، 2010).

تكمن أهمية القطاع الصناعي الفلسطيني من خلال استيعابه، (17,057) مؤسسة صناعية تنتج ما قيمته (4,102.0) مليون دولار أمريكي، وتشغل (86,253) عامل في القطاع الصناعي، كما تشكل الصناعات التحويلية ما نسبته (78%) من الناتج الصناعي في الأراضي الفلسطينية، وذلك لعام 2014. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015، سلسلة المسوح الاقتصادية، 2014).

كما يلاحظ تفوق حصة القطاع الصناعي في كل من الناتج المحلي والعمالة على حصة القطاع الزراعي، حيث بلغ متوسط حصة الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي (7.5%) وذلك للفترة (1995-2014) وبلغت أدنى قيمه (3.8%) عام 2014 وأعلى قيمة (13.03%) عام 1996 بينما بلغت (3.2%) عام 2016. أما حصة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغ متوسط حصة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي (15.8%) للفترة (1995-2014)، بحيث بلغت أدنى قيمة لها (13.6%) عام 2000، وأعلى قيمة لها (21.2%) عام 1995، في حين بلغت (13.3%) في عام 2016، (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017). الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة، 2016، ص45). إلا أن مساهمة القطاع الصناعي الفلسطيني في الناتج المحلي الإجمالي سمته التراجع المستمر حيث انخفضت حصة القطاع الصناعي الفلسطيني من (22.9%) عام 1994م إلى (14.55%) عام 2014م. وهذا ما يوضحه الشكل (1-1).

الشكل رقم (1): مساهمة القطاع الصناعي الفلسطيني في الناتج المحلي الإجمالي (1994-2014)



المصدر: إعداد الباحثين بالاستناد إلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

وبمقارنة بعض مؤشرات القطاع الصناعي في فلسطين تبين أنها متدنية بالمقارنة مع العديد من دول العالم والدول المجاورة، حيث بلغت حصة الصناعة في فلسطين (14.5%) بينما بلغت في العالم والعالم العربي (26.4%) و(48.9%) على التوالي، بل أنها أدنى من الدول متوسطة الدخل (الشريحة الدنيا) والتي تنتمي لها فلسطين حيث بلغت (31.1%)، وكذلك أدنى من الدول منخفضة الدخل حيث بلغت (21.7%) وذلك لعام 2014، (مجموعة البنك الدولي، 2016). الأمر الذي يعكس الظروف السياسية والاقتصادية غير المستقرة التي يعاني منها المجتمع الفلسطيني، مما أعاق بناء قطاع صناعي قادر على لعب دوره الرئيس في عملية التنمية الشاملة، ومواكبة التطورات التكنولوجية الصناعية في

الدول المجاورة. وتركز الدراسة الحالية على كيفية انعكاس النمو الاقتصادي على التحولات الهيكلية في القطاع الصناعي الفلسطيني. وبناءً على ما تقدم يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي، ما أثر النمو الاقتصادي على اتجاهات التحول الهيكلي في القطاع الصناعي في فلسطين؟. ومن هذا المنطلق تهدف الدراسة إلى قياس مصادر التحول الهيكلي في القطاع الصناعي من خلال دراسة أثر كل من النمو الاقتصادي، وحجم السوق، والاستثمار الحكومي، والأوضاع السياسية، على عملية التحول الهيكلي في القطاع الصناعي في فلسطين خلال الفترة (1996-2014). كذلك ستعمل الدراسة على تقدير حجم مرونات التحول الهيكلي من خلال التعرف على مدى انعكاس التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي على التغيرات في الهيكل الصناعي. وتسلط الدراسة الضوء على مؤشرات الأهمية النسبية للقطاع الصناعي الفلسطيني وقدرته الإنتاجية ومقارنتها بالدول المجاورة. والتعرف على أهم المعوقات والمشاكل التي تحول بين تطور القطاع الصناعي الفلسطيني وتحقيق أهدافه التنموية. من خلال التعرف على استراتيجيات التصنيع المعمول بها في فلسطين، ومدى خدمة قانون الاستثمار الفلسطيني للقطاع الصناعي.

2. الإطار النظري والدراسات السابقة:

لتحقيق أغراض الدراسة تم مراجعة العديد من الأدبيات السابقة، حيث تم تصنيفها إلى ثلاث مجموعات، المجموعة الأولى ركزت على مفهوم التحول الهيكلي بشكل عام، أما المجموعة الثانية فشملت بعض الدراسات المحلية التي تناولت تطور مؤشرات القطاع الصناعي في الأراضي الفلسطينية علاقتها بالنمو الاقتصادي، في حين ركزت المجموعة الثالثة على قياس التحول الهيكلي في القطاع الصناعي بشكل خاص بالاستناد لنموذج (chenery-syrquin) لتحليل أنماط التنمية.

1.2 المجموعة الأولى: هدفت هذه المجموعة من الدراسات للتعرف على مفهوم التحول الهيكلي وأهمية عملية التصنيع في العملية التنموية من خلال دراسة العلاقة بين التنمية ومتغيرات الهيكل الاقتصادي حيث توصلت دراسة الربيعي (2004)، العباس (2009)، عواد وكريم (2013) إلى وجود اختلالات هيكلية في الاقتصاد كونه يعتمد على القطاع الأولي النفطي، وأن التحول الهيكلي وعملية التصنيع في معظم الدول العربية بطيئة لأنها اقتصادات أولية وصادراتها من المواد الزراعية والاستخراجية، وأن قطاع الصناعة التحويلية ما زال هشاً وكفاءته الإنتاجية متواضعة مما ينعكس على عدم قدرته على المنافسة في الأسواق العالمية، وذلك في كل من العراق، الدول العربية، وليبيا على الترتيب. بينما

توصلت دراسة Zhao & Zhang (2008) إلى وجود علاقة طردية بين نصيب الفرد من الناتج المحلي ومعدلات التحضر، مما يؤكد على دور زيادة الدخل المصاحب لعملية التحضر. كذلك أظهرت دراسة Bonino & Willebald (2013) على أن تراجع مؤشر التحول الهيكلي إلى تحركات متخلفة في الهيكل الإنتاجي كانت مرتبطة بالآزمات الاقتصادية التي مر بها الأوروغواي، فيبدو واضحاً أنه في وقت الآزمات الاقتصادية كانت ردة فعل الاقتصاد هي العودة للإنتاج الأولي، بينما تميزت نهاية القرن بتحويلات هيكلية عالية وقابلة للمقارنة. وأظهرت دراسة Paula, Bruno & Jacopo (2012) إلى أن استخدام التغير التقني في إنتاج بذور فول الصويا المعدلة وراثياً عمل على توفير العمالة في البرازيل وبالتالي تنتقل العمالة من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي مما يحدث تحولا هيكليا ونموا لصالح القطاع الصناعي. أما عند استخدام تكنولوجيا جديدة تعتمد على محصول الذرة الشائي، كانت هناك زيادة من كثافة اليد العاملة في الزراعة وانكماش العمالة الصناعية لصالح القطاع الزراعي. كما توصلت دراسة Aggarwal & Kumar (2012) إلى أن ارتفاع النمو الاقتصادي صاحبه تغيرا نحو قطاعات ذات إنتاجية عالية. غير أن التغير في مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج لم يقابله تغير متناسب في نمط توزيع القوى العاملة، حيث أن القطاع الزراعي وغيره من القطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة لا تزال تسيطر على العمالة. فنمط النمو في الهند لم يحدث تغير في هيكل العمالة نحو الصناعة التحويلية. ولا يزال قطاع الزراعة والقطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة تتسم بانخفاض الأجور. ولذلك فإن طبيعة التغير الهيكلي في الهند لم تكن مواتية من أجل الحد من الفقر. بينما توصلت دراسة Memedovic & Lapadre (2009) إلى أن التحول الهيكلي نحو قطاع الصناعات التحويلية ارتفع في العقدين الأخيرين بعد تباطؤ نسبي في عام 1980، خاصة في اقتصاديات الدول النامية والذي يقودها نحو مزيد من التخصص في القطاع الصناعي. وخلصت دراسة Tambunan, (2006) Tulus إلى وجود علاقة إيجابية بين نمو الإنتاجية الكلية لقطاع الصناعات التحويلية ونمو الناتج المحلي الإجمالي، أي أن نمو الناتج في الصناعة التحويلية هو المحرك الأكثر أهمية للنمو الاقتصادي في إندونيسيا. أي ان إحداث تغير هيكلي وذلك بزيادة دور قطاع الصناعة التحويلية، سيكون كافيا لإحداث تغيير كبير في نمو الاقتصاد والمساهم الرئيسي لتقدم أي دولة.

2.2 المجموعة الثانية: هدفت هذه المجموعة من الدراسات لإلقاء الضوء على أهم القيود والمشاكل التي تقف عائقاً أمام تطور القطاع الصناعي الفلسطيني والتركيز على واقع القطاع الصناعي

الفلسطيني، من حيث حجمه، وتطورات قدراته الإنتاجية، والتصديرية، والتشغيلية؛ لوضع الاستراتيجيات والسياسات الملائمة القادرة على قيادة قطاع صناعي متطور يقود البناء المادي والاجتماعي للمجتمع الفلسطيني، حيث توصلت دراسة نصر (2002)، نصر الله وعواد (2004) إلى استمرار طغيان الحجم الصغير للمنشآت الصناعية الذي يصل إلى أكثر من 95% من مجموع المنشآت ولا يتجاوز متوسط عدد العاملين فيها 5.3 عامل وذلك بسبب طابعها الفردي والعائلي. وتراجع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي من 15.7% عام 2000 إلى 12.6% عام 2001 بسبب الحصار المفروض على الاقتصاد الفلسطيني. بينما هدفت دراسة عابد (2012)، أبو وطفة (2014) إلى تحديد أولويات القطاع الصناعي في فلسطين من أجل تحقيق التنمية المستدامة، والتعرف على دور الصناعات التحويلية في عملية التنمية الاقتصادية. وتوصلت الدراسات إلى أن هناك تأثيراً إيجابياً لكل من عدد المنشآت الصناعية، والإنتاج الصناعي، والتكوين الرأسمالي الثابت، والقيمة المضافة الصناعية، على المتغير التابع وهو الناتج المحلي الإجمالي. كما أظهرت الدراسات أن معيار " تعزيز النمو الاقتصادي والمساهمة في الناتج المحلي"، هو الأكثر أهمية في التأثير على القطاع الصناعي، وحلت الصناعات لغذائية في المرتبة الأولى من حيث مساهمتها في التوظيف والناتج المحلي الإجمالي.

3.2 المجموعة الثالثة: هدفت هذه المجموعة إلى دراسة وقياس مصادر التغيرات الهيكلية في القطاع الصناعي (هيكل الإنتاج، وهيكل التوظيف، وهيكل الصادرات) الناجمة عن النمو الاقتصادي، والنمو السكاني، والتدفق الداخلي لعوامل الإنتاج، وذلك من خلال دراسة العلاقات بين التنمية ومتغيرات الهيكل الاقتصادي بالاستناد إلى نموذج (Chenery-Syrquin) لتحليل أنماط التنمية من خلال تفسير العلاقات القائمة بين كل من التنمية ومتغيرات التحول الهيكلي، حيث مثلت متغيرات التحول الهيكلي المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة هي الدخل كمؤشر عن المستوى التنموي، وعدد السكان للتعبير عن حجم السوق وميزان التجارة كمؤشر عن تدفق الاستثمارات، ومتغيرات الأثر الثابت التي تعبر عن الخصوصيات المتعلقة بكل بلد مثل الثقافة والمؤسسات والسياسات. وتوصلت دراسة William, Isabel (1998) & Bernhard و عثمانة (2005)، نصر (2008) لعدة دول عربية ودول العالم وكل من الأردن وسوريا، إلى وجود علاقة طردية لدخل الفرد (المستوى التنموي) وكل من حصة الصناعة والصناعة التحويلية والخدمات في الناتج المحلي وكذلك زيادة الصادرات الصناعية وحصة العمالة الصناعية مع ارتفاع دخل الفرد، وتراجع حصة الزراعة مع زيادة الدخل. في حين أظهرت دراسة نصر

(2010) للفترة (1990-2006) أن العلاقة بين النمو الاقتصادي وحصة الصناعة من الناتج المحلي أصبحت سلبية منذ التسعينات، هذا التراجع رافقه تحسن في علاقة طردية بين الدخل وقطاع الخدمات. تعتبر الدراسة الحالية استكمالاً للدراسات السابقة التي تناولت موضوع أثر النمو على التحول الهيكلي في القطاع الصناعي، وتتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في الإطار النظري من حيث توضيح مفهوم التحول الهيكلي ومؤشرات قياسه، وتحديد متغيرات الدراسة الممثلة بالنمو الاقتصادي وعدد السكان كمؤشر عن حجم السوق، وميزان التجارة كمؤشر عن تدفق الاستثمارات دورها في التأثير على متغيرات التحول الهيكلي. إلا أن واقع التجارة في فلسطين يختلف تماماً عن باقي الدول نظراً لخصوصية الاقتصاد الفلسطيني حيث يمثل العجز التجاري السمة الهيكلية الرئيسية للميزان التجاري الفلسطيني لان واردات الأراضي الفلسطينية تفوق صادراتها. وبالتالي لا يمكن استخدامه كمؤشر عن الاستثمار في القطاع الصناعي الفلسطيني في الدراسة الحالية وتم استبداله بالنفقات التطويرية، كمؤشر عن الاستثمار الحكومي وتجهيز البنية التحتية ومدى وملاءمتها للنشاط الاقتصادي وللقطاع الصناعي خاصة. وتم إدراج متغير الاستقرار السياسي كمؤشر يعكس خصوصية الظروف والأوضاع في الاقتصاد الفلسطيني.

أهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة هو ندرة الدراسات القياسية التي تربط بين جميع متغيرات الدراسة المتمثلة في (الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر نمو، وعدد السكان معبراً عن حجم السوق، والنفقات التطويرية كمؤشر عن الاستثمار الحكومي، والأوضاع السياسية) كمؤشرات مستقلة والمتغيرات التابعة المعبرة عن التحول الهيكلي في القطاع الصناعي وهي (حصة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، نسبة العاملين في القطاع الصناعي، نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات)، حيث تناولت معظم الدراسات المحلية دور القطاع الصناعي في دفع عجلة التنمية، كما في دراسة (ابو وطفة، 2014) ودراسة (عابد، 2012)، بينما تتناول الدراسة الحالية دور النمو الاقتصادي في تطوير القطاع الصناعي من خلال إعادة توزيع ثمار النمو الاقتصادي لدعم وتطوير القطاع الصناعي والتعرف على الاختلالات الهيكلية في هذا القطاع، أما ما تضيفه الدراسة الحالية هي المتغيرات الجديدة على النموذج، والتي قد يكون لها تأثير أكبر على التحول الهيكلي في القطاع الصناعي في الاقتصاد الفلسطيني، بما يتناسب مع خصائص هذا الاقتصاد.

3. مفهوم التحول الهيكلي:

التنمية الاقتصادية هي عملية تغيير هيكلية تؤثر ليس فقط في المستوى الكمي لاقتصاد بلد معين ولكن أيضا في استقراره الاقتصادي، وهناك ثلاث معايير لقياس التنمية معايير الدخل، معايير اجتماعية، ومعايير هيكلية وهي من أهم المؤشرات الناجمة عن التغيير في الهيكل والبنيان الاقتصادي والتي يمكن استخدامها كمقياس للتقدم والنمو الاقتصادي في الدولة تتمثل في الوزن النسبي للإنتاج الصناعي في الناتج المحلي، الوزن النسبي للصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات السلعية، نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة. وكلما ارتفعت هذه النسب فإن الدولة تكون قد حققت تغيرات إيجابية في بنيتها الاقتصادية وهيكل الإنتاج، (عجمية، إيمان وعلي، 2006). حيث يترافق النمو الاقتصادي خلال عملية التنمية مع تغيرات في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات باتجاه تعزيز الإنتاجية والابتكار. أي أن العمليات المترابطة للتغيير الهيكلي التي تصحب عملية التنمية الاقتصادية تسمى بالتحول الهيكلي، والتي تشمل تراكم رأس المال المادي والبشري وتحول بنية الطلب والإنتاج والعمالة والتجارة والتحضر والتحول الديموغرافي (Bonino & Willebald, 2013).

يعرف التحول الهيكلي بأنه زيادة تراكم رأس المال المادي والبشري وإحداث تغييرات جذرية في هيكل الإنتاج والطلب والتجارة، واستخدام عناصر الإنتاج، بالإضافة إلى الانتقال إلى زيادة مستويات التمدن ومعدلات التعليم وتوقع الحياة بالتوازي مع زيادة دخول الأفراد للوصول إلى مرحلة التنمية المتقدمة. ومن أهم أنواع التحول الهيكلي هو التحرك القطاعي من الزراعة إلى الصناعة، (نصر، 2010). وبالتالي فإنه يمكن تعريف التحول الهيكلي في القطاع الصناعي بأنه "إحداث تغييرات واضحة في هيكل وبنيان القطاع الصناعي للدولة من خلال قياس ثلاث مؤشرات وهي الوزن النسبي للإنتاج الصناعي في الناتج المحلي، والوزن النسبي للصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات السلعية، ونسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة. الأمر الذي يعكس زيادة درجة التقدم والنمو الاقتصادي في الدولة.

1.3 نظرية وأنماط التحول الهيكلي:

نظرية التغيير الهيكلي بنماذجها المختلفة تركز على الآلية التي تحول بها الاقتصاديات المتخلفة هياكلها الاقتصادية من التركيز الشديد على القطاع الزراعي إلى التطور والتوسع في قطاعي الصناعة والخدمات. أشهر نموذجين لهذه النظرية هما النموذج النظري للفائض العمالي لـ Arthur Lewis. ونموذج أنماط التنمية التي تمثل تحليلا عمليا لـ Chenery (Hollis) (القريشي، 2010) حيث يفترض

لويس أنه يتم سحب فائض العمالة من القطاع الزراعي للقطاع الصناعي بدون خسائر في الناتج، ويتكون نموذج لويس من قطاعين، (السبباني، 2001):

1- القطاع الزراعي التقليدي والذي أسماه (قطاع الكفاف) ويتصف بانخفاض الإنتاجية الحدية للعامل فيه إلى الصفر.

2- قطاع صناعي حديث ترتفع فيه الإنتاجية الحدية للعامل، وتنتقل إليه القوى العاملة الفائضة في القطاع الزراعي.

بينما يركز تحليل التغير الهيكلي على تمثيل العمليات المصاحبة للتنمية التي من خلالها يتم التحول عبر الزمن من هيكل الاقتصاد المتخلف المعتمد على الزراعة التقليدية إلى اقتصاد معتمد على الصناعة الحديثة كمحرك للنمو الاقتصادي.

ويرى (Hollis Chenery) أن الادخار والاستثمار شرط ضروري للنمو الاقتصادي إلا أنه غير كافي. حيث أنه إلى جانب دور التراكم الرأسمالي والبشري هناك مجموعة من التغيرات الهيكلية في الاقتصاد القومي تعتبر متطلبات للتحول من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الحديث. مثل التغير في النمط الإنتاجي والاستهلاكي وكذلك تغيرات في العناصر الاجتماعية-الاقتصادية مثل التحضر ونمو وتوزيع السكان، (Todaro, & Smith, 2007).

اعتمد الاقتصادي الأمريكي (Hollis Chenery) أسلوب تحليل الانحدار مستخدماً أسلوب المقطع العرضي والسلاسل الزمنية لمستويات دخول فردية مختلفة لعدة دول من العالم الثالث. والنموذج القياسي الأساسي الذي استخدمه (Chenery-Syrquin) في تحليل أنماط التنمية والتحول الهيكلي هو:

$$\ln X = \gamma_1 + \gamma_2 \ln Y + \gamma_3 (\ln Y)^2 + \gamma_4 \ln N + \gamma_5 (\ln N)^2 + \gamma_6 F$$

حيث أن:

(X): المتغير التابع الهيكلي ويؤخذ على شكل نسبة من GDP.

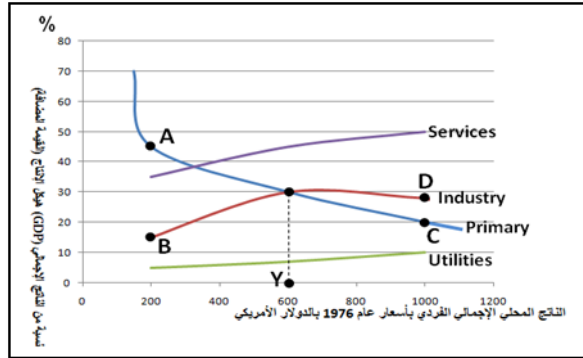
(Y): متوسط دخل الفرد (كمؤشر نمو)

(N) عدد السكان للدولة.

(F): الميزان التجاري للدولة كنسبة من GDP (Chenery & Syrquin, 1975).

ومن أبرز النتائج التي رصدها Chenery لعملية التنمية هي تحول في هيكل الإنتاج.

الشكل رقم (2) التحول في هيكل الإنتاج



Chenery, H. & Syrquin, M.1975. "Patterns of Development, (1950-1970)": Oxford University Press, London, p234

توصل نموذج (Chenery-Syrquin) إلى أن الانتقال من الإنتاج الزراعي إلى الإنتاج الصناعي. حيث أن ارتفاع متوسط دخل الفرد الحقيقي يصاحبه انخفاض نسبي لنصيب قطاع الإنتاج الأولي (الزراعة والصناعات الاستخراجية) في GDP مقارنة بنصيب الصناعات التحويلية والمنافع العامة والخدمات، وتغير هيكل الصادرات كانعكاس لتغير هيكل الإنتاج حيث ترتفع نسبة الصادرات الصناعية والخدمات وتنخفض الحصة النسبية لصادرات المنتجات الأولية من الصادرات الكلية، وتغير هيكل العمالة حيث تتحول العمالة من أنشطة الإنتاج الأولي إلى الصناعة والخدمات كما تزداد نسبة العمال في الحضر، (سمية، 2013).

وبالتوافق مع التغيرات الهيكلية في الإنتاج وارتفاع حصة الإنتاج الصناعي يحصل التراكم في رأس المال المادي ورأس المال البشري، مما يحدث تغيرات في تركيب الطلب المحلي. فيما يخص التشغيل فهناك تحول في هيكل العمالة خارج القطاع الزراعي ونحو قطاع الصناعة التحويلية والخدمات، ثمة متغيرات في العمليات الاجتماعية-الاقتصادية خلال مدة التحول مثل ظاهرة تزايد التحضر المتأتية بسبب ارتفاع الصناعة والهجرة المتسارعة من الريف إلى الحضر. كما وجد تشينري أن تدهور توزيع الدخل مرتبط بالمرحلة الأولى للتنمية، (Chenery, 1982, p18)

4. واقع الاقتصاد الفلسطيني:

شهدت الفترة (1995-2014) تطورات سياسية واقتصادية واجتماعية ما زالت انعكاساتها على الأداء الاقتصادي بشكل عام وعلى القطاعات الإنتاجية ومستويات المعيشة للمواطن الفلسطيني، كما شهد

معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي تذبذباً واضحاً خلال الفترة (1995-2014) بسبب عدم الاستقرار السياسي في المنطقة. حيث انخفض معدل النمو في الأراضي الفلسطينية من (6.59%) عام 2007 إلى (-0.4%) عام 2014. جاء هذا التراجع نتيجة للأحداث السياسية والأمنية، وخصوصاً في قطاع غزة الذي عانى بالإضافة لاستمرار الحصار الاقتصادي وإغلاق المعابر، من الحرب الأخيرة التي شنتها دولة الاحتلال الإسرائيلي على القطاع في النصف الثاني من العام 2014 لتفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية سوءاً، (سلطة النقد الفلسطينية التقرير السنوي، 2015، ص17).

يعد معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية أقل من نظيره في بعض البلدان والكيانات المجاورة، حيث بلغ حوالى (-1.5%) في الأراضي الفلسطينية، و(3.1%) في الأردن، و(2.2%) في مصر، مقابل (2.6%) في دولة الاحتلال الإسرائيلي وذلك للعام 2014. (البنك الدولي، 2014)(1)

ومن حيث مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي فيعتبر الاقتصاد الفلسطيني اقتصاد خدماتي نظراً للمساهمة البارزة لأنشطة الخدمات المرتبطة بالناتج المحلي الإجمالي والعمالة، حيث استحوذ قطاع الخدمات على (74.5%) من إجمالي الناتج المحلي كما استحوذ على الجزء الأكبر من العمالة بنسبة بلغت (61.8%) من إجمالي العاملين في الاقتصاد الفلسطيني وذلك لعام 2014، (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أداء الاقتصاد الفلسطيني، 2014، ص23).

ومن المؤشرات الهامة في الاقتصاد الفلسطيني الميزان التجاري، حيث أن واقع التجارة في الأراضي الفلسطينية يختلف تماماً عن باقي الدول نظراً لخصوصية الاقتصاد الفلسطيني، فيمثل العجز التجاري السمة الهيكلية الرئيسية للميزان التجاري الفلسطيني، لأن واردات الأراضي الفلسطينية تفوق صادراتها. كما تتركز التجارة الخارجية لفلسطين مع الكيان الإسرائيلي، فقد بلغت الواردات المرصودة من إسرائيل عام 2011 ما نسبته (69.6%) من إجمالي السلع المستوردة إلى فلسطين، بينما شكلت الصادرات المرصودة إلى إسرائيل ما نسبته (85.9%) من إجمالي السلع المصدرة من فلسطين، ويعكس ذلك حجم ارتباط وتبعية الاقتصاد الفلسطيني لدول الاحتلال الإسرائيلي، (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013. أداء الاقتصاد الفلسطيني 2012، ص30).

(¹) <http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG>

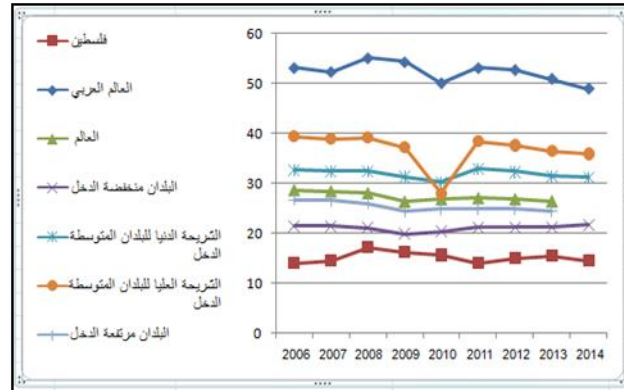
5. مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني:

يعتبر هيكل مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الحقيقي مهم جداً في تعزيز النمو الاقتصادي، ويعتبر الاقتصاد الفلسطيني اقتصاد خدماتي نظراً للمساهمة البارزة لأنشطة الخدمات المرتبطة بالناتج المحلي الإجمالي والعمالة، إذ استحوذ قطاع الخدمات ⁽²⁾ على أكثر من نصف الهيكل القطاعي لهذا الناتج، بنسبة مساهمة بلغت (70.1%) خلال الفترة (1995-2014). كما استحوذ قطاع الخدمات على الجزء الأكبر من العمالة في عام 2014 بنسبة بلغت (61.8%) من إجمالي العاملين في الاقتصاد الفلسطيني، (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أداء الاقتصاد الفلسطيني، 2015، ص 23). أما القطاعات الإنتاجية فبلغ متوسط حصتها في الناتج المحلي (29.3%)، توزعت بين القطاع الزراعي بنسبة (7.1%)، والقطاع الصناعي بنسبة (15.4%)، وقطاع الإنشاءات بما يقارب (6.7%) خلال الفترة (1995-2014). ⁽³⁾ ويبدو واضحاً تفوق إسهام الصناعة في الناتج المحلي الفلسطيني على إسهام الزراعة للفترة 1995-2014، بسبب الاتجاه نحو القطاع الصناعي. في حين بلغت نسبة العاملين الفلسطينيين في الزراعة (10.4%) بينما بلغت نسبة العاملين الفلسطينيين في القطاع الصناعي (12.6%) لعام 2014، (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي، 2015، رقم 16). وبمقارنة مساهمة قطاع لصناعة في الناتج المحلي في فلسطين بالبلدان والدول الأخرى نجد أنها كانت متدنية مقارنة بدول العالم والدول المجاورة والدول مرتفعة الدخل ومتوسطة الدخل ومنخفضة الدخل. الأمر الذي يعكس الظروف السياسية والاقتصادية غير المستقرة، التي تؤثر بشكل سلبي وملحوس في أداء القطاع الصناعي الفلسطيني.

⁽²⁾ تشمل الخدمات الإنتاجية (تجارة الجملة والتجزئة، والنقل والتخزين والاتصالات، والوساطة المالية، والمطاعم والفنادق)، وكذلك الخدمات الاجتماعية (الأنشطة العقارية والإيجارية، والأنشطة الاجتماعية، والتعليم، والصحة والعمل الاجتماعي، والإدارة العامة والدفاع، والخدمات المنزلية وخدمات الوساطة المالية المقاسة بصورة غير مباشرة وخدمات أخرى) (سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي، 2015، ص 17)

⁽³⁾ (تم حساب النسب من قبل الباحثين للأعوام (1995-2014) سنة الأساس 2004، بالاستناد إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني من خلال الرابط:-

الشكل (3): مقارنة حصة الصناعة في فلسطين بدول العالم والعالم العربي



المصدر: إعداد الباحثين بالاستناد إلى بيانات مجموعة البنك الدولي

1.5 الإنتاج والقيمة المضافة ونصيب العامل في القطاع الصناعي:

ينظر إلى القيمة المضافة كمؤشر أفضل من مؤشر الإنتاج لأنها توضح المساهمة الحقيقية للقطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي وبخاصة في الصناعات التي تعتمد على التجميع أو الصناعات التي تمثل فيها مستلزمات الإنتاج المشتراة من خارج المنشأة جزءاً كبيراً من قيمة الإنتاج النهائي، (القريشي، 2000).

بلغت القيمة المضافة للقطاع الصناعي الفلسطيني (1,078.3) مليون دولار لتشكل ما نسبته (14.5%) من الناتج المحلي الإجمالي عام 2014، وعند مقارنة هذه النسبة بالبلدان والدول المجاورة نجد أن نسبة القيمة المضافة الصناعية من إجمالي الناتج المحلي بلغت في الدول مرتفعة الدخل (24.5%) أما في البلدان منخفضة الدخل (21.7%) بينما بلغت في العالم والعالم العربي (26.4%) و(48.9%) على الترتيب وذلك لعام 2014. في حين بلغت (29.8%) في الأردن، و(39%) في مصر، و(27.1%) في تركيا، و(24.8%) في لبنان لنفس العام، (مجموعة البنك الدولي، 2016).⁽⁴⁾ ويرجع اختلال أداء القطاع الصناعي خلال السنوات (2006-2014م) إلى تغير الأحوال السياسية الفلسطينية والتي أثرت على مجمل النشاط الاقتصادي الفلسطيني ومنها فرض الحصار والسياسات التعسفية الإسرائيلية، لا سيما تدمير الورش الصناعية والقيود على مدخلات الإنتاج من المواد الخام والسلع الوسيطة والآلات والمعدات، إضافة إلى ما يعانيه قطاع الصناعة الفلسطينية من

(⁴) <http://data.albankaldawli.org/indicator/NV.IND.TOTL.ZS>

عدم حداثة أساليب الإنتاج وضعف الإمكانيات، (منتدى الأعمال الفلسطيني، 2014). وعند متابعة تطور نصيب العامل الفلسطيني من القيمة المضافة نجد أنها بلغت في المتوسط (17,449) دولاراً للعامل في القطاع الصناعي وذلك للفترة (2006-2014) بينما بلغت (25,998) دولاراً للعامل في قطاع الإنشاءات و(12,333)، (9,128) دولاراً للعامل في كل من قطاعي التجارة الداخلية، والخدمات على التوالي لنفس الفترة.

جدول رقم (1) نصيب العامل من القيمة المضافة بالدولار الأمريكي للأنشطة الاقتصادية خلال الفترة (2006-2014)

السنة	أنشطة الصناعة	أنشطة التجارة الداخلية	أنشطة الخدمات
2006	13,334.7	34,731.4	6,174.1
2007	11,929	23,499.1	6,673.5
2008	16,236.4	11,767	8,957.3
2009	15,607.8	17,954.4	7,793.3
2010	20,018.5	30,820.9	10,482.3
2011	17,898.5	22,256.9	10,194.7
2012	21,723.2	26,830.1	11,105.3
2013	20,445.8	27,416.9	10,842.8
2014	19,852.9	38,711.5	9,935.6
المتوسط	17,449.6	25,998.6	9,128.7

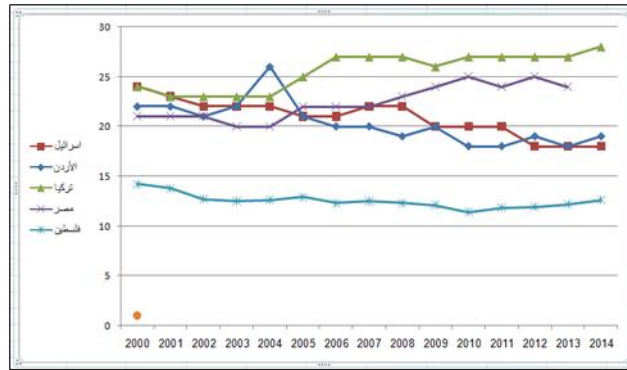
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلسلة المسوح الاقتصادية أعداد مختلفة (2006-2014).

نلاحظ أن إنتاجية العامل الصناعي تأتي في المرتبة الثانية في مساهمتها في القيمة المضافة بعد إنتاجية العامل في قطاع الإنشاءات والتي جاءت في المرتبة الأولى. وبالتالي دعم القطاع الصناعي بشكل أساسي يسهم في رفع حجم الناتج المحلي والقيمة المضافة للأنشطة الاقتصادية الفلسطينية، بسبب ارتفاع إنتاجية العامل في القطاع الصناعي عن باقي القطاعات الأخرى كقطاع التجارة الداخلية، والخدمات والتي تأتي في المرتبة الثالثة والرابعة على التوالي.

2.5 مساهمة القطاع الصناعي في التشغيل:

من المؤشرات الهامة لأي نشاط اقتصادي، مساهمته في تشغيل العاملين، ويتميز النشاط الصناعي باستيعاب عمالة تعمل في أغلب الأحيان على مدار السنة، فهي مدفوعة الأجر كما أنها تعمل على تدريب ورفع الكفاءة والخبرة لدى العاملين مقارنة بالنشاط الزراعي أو الخدمي، (صبري، 2003، 70). ويلاحظ انخفاض نسبة العاملين في القطاع الصناعي خلال الفترة (1995-2014)، من (18%) عام 1995 إلى (12.6%) عام 2014، (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015).⁽⁵⁾ وهذا يعود إلى التبعية الاقتصادية للاحتلال، وسياسته التي أضعفت قطاع الإنتاج الوطني، وركزت على الجانب الاستهلاكي، مما زاد من فائض الأيدي العاملة. وعند مقارنة نسبة العاملين في القطاع الصناعي بدول الجوار، تبين أنها بلغت في الأراضي الفلسطينية (12.2%) من إجمالي عدد العاملين لعام 2013، بينما بلغت (24.4%) في الدول مرتفعة الدخل، في حين بلغت (18%) في دولة الاحتلال الإسرائيلي و(18%) في الأردن، و(24%) في مصر، و(27%) في تركيا وذلك لنفس العام، (مجموعة البنك الدولي، 2016).⁽⁶⁾

شكل رقم (4) يوضح مقارنة نسبة العاملين في القطاع الصناعي الفلسطيني مع بعض الدول المجاورة



المصدر: إعداد الباحثين بالاستناد إلى بيانات مجموعة البنك الدولي

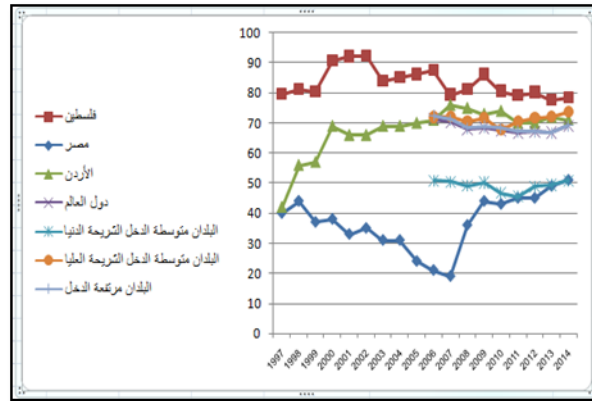
⁽⁵⁾ من خلال الرابط <http://www.pcbs.gov.ps/porals/-Rainbow/Documents/employment.htm>
⁽⁶⁾ <http://data.albankaldawli.org/indicator/SL.IND.EMPL.ZS>

3.5 الأداء التصديري للقطاع الصناعي:

يسهم القطاع الصناعي بشكل فعال في حجم التجارة، إلا أن الأداء التصديري للقطاع الصناعي الفلسطيني اتسم بالتراجع حيث بلغت نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات السلعية ما يقارب (78%) عام 2014، بعد أن كانت قد بلغت (92.2%) عام 2002، (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيانات غير منشورة، 2015).⁽⁷⁾

وعند مقارنة نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات في الدول المجاورة فنجد أن هذه النسبة بلغت في عام 2014 (93%) في دولة الاحتلال الإسرائيلي و(71%) في الأردن و(51%) في مصر و(63%) في لبنان و(79%) في تركيا لنفس العام، بينما بلغت (69.1%) في البلدان مرتفعة الدخل و(68.9%) في الدول متوسطة الدخل و(69%) في دول العالم لنفس العام، (مجموعة البنك الدولي، 2016).⁽⁸⁾

شكل رقم (5) يوضح مقارنة حصة الصادرات الصناعية من إجمالي الصادرات الفلسطينية بالدول المجاورة (1997 - 2014).



المصدر: إعداد الباحثين بالاستناد إلى بيانات مجموعة البنك الدولي

أما عند متابعة نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الناتج المحلي فيتضح أن نسبتها قليلة في الأراضي الفلسطينية حيث بلغت (9.9%) لعام 2014. ويعزى ضعف مساهمة الصادرات الصناعية الفلسطينية في الناتج المحلي الإجمالي إلى ضعف إجمالي الصادرات الفلسطينية بشكل عام، وذلك

⁽⁷⁾ تم حساب نسبة الصادرات الصناعية إلى كل من إجمالي الصادرات وإجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة من قبل الباحثين.

(8) <http://data.albankaldawli.org/indicator/TX.VAL.MANF..ZS.UN>

بسبب المشاكل والمعوقات التي تعترض المصدرين سواء كانت معوقات ذاتية من حيث ضعف الإنتاجية وعناصر الترويج التي تؤثر على القدرة التنافسية، أو معوقات خارجية التي تتمثل في الإجراءات الإسرائيلية وصعوبات في الحصول على أذونات تصدير، وعدم توفر معلومات عن الأسواق الخارجية من جهة أخرى.

أما بالنسبة لأبرز السلع التي تم تصديرها إلى خارج فلسطين عام 2013 يأتي في مقدمتها أحجار البناء والتي تمثل 11.2% من حجم الصادرات الكلية الفلسطينية، كما تم تصدير العديد من المنتجات الصناعية مثل أكياس النايلون بنسبة 4.3%، لفائف محتوية على تبغ (سجائر) بنسبة 3.9%، أحذية نسائية بنسبة 2.9%، حجر رخام بنسبة 2.4%، أثاث خشبي بنسبة 2.3%، فرشاة زنبرك بنسبة 1.7% من حجم الصادرات الكلية الفلسطينية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014، ص 27-28).

4.5 معوقات القطاع الصناعي الفلسطيني وقانون الاستثمار الفلسطيني:

واجه القطاع الصناعي الفلسطيني عدة معوقات داخلية وخارجية تمثلت أهم الأسباب الداخلية في الصعوبات والمشاكل المتعلقة بهيكل الصناعة وحجمها وانخفاض في نسبة الكفاءة الإنتاجية، ونقص التمويل اللازم والتجهيزات الصناعية وافتقاره إلى المواد الخام، إضافة إلى ارتفاع أسعارها، والتأخير المستمر والمتعمد في تسليمها، (محمد، وعبد الكريم، 2011، ص 67). في حين تمثلت الأسباب الخارجية، في سيطرة قوات الاحتلال الإسرائيلي على الأرض والمياه والمعابر، ومنع أي تطوير للقطاع الصناعي بالإضافة إلى الإغلاق والحصار على قطاع غزة وعزلها عن العالم الخارجي، (العجلة، 2011، ص 30). كما أن عدم القدرة على صياغة وتطبيق قانون للتعرفة الجمركية الفلسطينية، أو تأمين وتوفير مبدأ الحماية الجمركية أو فرض رسوم إنتاج على السلع المستوردة المثلثة للسلع المنتجة محلياً، إلى جانب العجز عن تقييد كميات استيراد السلع المثلثة بقيود كمية معينة أو وفق نظام الحصص (الكوتا)، كل ذلك يجعل إمكانية تطبيق إستراتيجية إحلال الواردات مسألة غير قابلة للتحقيق، (الصوراني، 2011، ص 50).

وعلى الرغم من الاهتمام الذي أولته الحكومة الفلسطينية لتشجيع الاستثمار والمحاولة لإيجاد المناخ الاستثماري إلا أن الاستثمارات لم تزداد إلا بنسب ضئيلة وهذا يعكس تأثير الأوضاع السياسية

والاقتصادية على المستثمرين، كما أن أغلب الاستثمارات الموجودة في فلسطين خدمية وليست إنتاجية وخاصة الاستثمارات الأجنبية، كما لم يتطرق قانون تشجيع الاستثمار للمشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم ولم يخصصها بأية حوافز أو إعفاءات مما يؤدي إلى تشوه هيكل القطاع الصناعي. حيث تركزت الاستثمارات الأجنبية في فلسطين في دول محددة (قطر والأردن والولايات المتحدة) لتمثل ما نسبته 98% من إجمالي الاستثمار الأجنبي في فلسطين وهذا يؤدي إلى التبعية الاقتصادية والسياسية لهذه الدول، وهو ما يعكس أيضاً خلافاً في العلاقات الاستثمارية مع الدول الأخرى، (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2015، ص150).

6. المنهجية والطرق القياسية المتبعة:

لتوضيح سلوك أنماط التحول الهيكلي تم استخدام أساليب تحليل السلاسل الزمنية والاعتماد على اختبار السكون، واختبار التكامل المشترك، ومن ثم تقدير معاملات الانحدار للنموذج القياسي، وبناء على ذلك تم تحليل المضامين والأبعاد الاقتصادية لهذه النتائج. واختبارات التحقق من صلاحية وجودة النموذج المقدر والاعتماد بشكل أساسي على طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) (Ordinary Least Square)، وقد تم استخدام المنهج القياسي لتقدير العلاقة بين متغيرات التحول الهيكلي في القطاع الصناعي كمتغيرات تابعة، والمتغيرات المستقلة معبراً عنها بالصيغة النصف لوغاريتمية متأثرة بنموذج Hollis Chenery القياسي الذي يحدد العلاقة بين مستوى الدخل والتغير الهيكلي في الاقتصاد ككل. واعتمدت الدراسة على استخدام نموذج قياسي يحدد العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي، عدد السكان، الإنفاق التطويري، والاستقرار السياسي كمتغيرات مستقلة، والمعبر عنها بالصيغة اللوغاريتمية، ومتغيرات التحول الهيكلي في القطاع الصناعي الفلسطيني كمتغير تابع. وبهذا يمكن تحديد متغيرات الدراسة بالشكل التالي:

المتغير التابع:

التحول الهيكلي في القطاع الصناعي، ويتم قياسه من خلال خمسة متغيرات، وتشمل كلاً من:

- مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي (IN)
- مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي (M).

- مساهمة قطاع التعدين واستغلال المحاجر، وإمدادات المياه والكهرباء في الناتج المحلي الإجمالي (Y).

- نسبة الصادرات الصناعية من إجمالي الصادرات السلعية (X).

- نسبة العاملين في القطاع الصناعي من إجمالي العاملين في الاقتصاد الفلسطيني (L).
المتغيرات المستقلة:

- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة كمؤشر عن المستوى التنموي (GDP).

- عدد السكان كمؤشر عن حجم السوق (POP).

- النفقات التطويرية كمؤشر عن الاستثمار الحكومي وتجهيز البنية التحتية ومدى ملاءمتها للنشاط الاقتصادي وللقطاع الصناعي (SD).

- الأوضاع السياسية كمتغير يعكس خصوصية الظروف والأوضاع في الاقتصاد الفلسطيني، وسيتم تحويله إلى متغير وهمي (DUM) كما يلي:

$$DUM = (1) \text{ يعبر عن عدم الاستقرار السياسي.}$$

$$(0) \text{ يعبر عن الاستقرار السياسي.}$$

ويأخذ هذا المتغير القيمة (1) للسنوات التي شهدت مرحلة الانتفاضة الثانية وعدم الاستقرار السياسي أو فرض الحصار الشامل وتوقف تحويل الاحتلال الإسرائيلي لإيرادات المقاصة والعائدات الضريبية، وكذلك فترات الحروب على قطاع غزة والانقسام السياسي. والقيمة صفر للسنوات التي اتسمت بهدوء نسبي ونوع من الاستقرار السياسي أو تخفيف للقيود المفروضة على الأراضي الفلسطينية.

1.6 النموذج القياسي للدراسة:

تم بناء نموذج قياسي لدراسة أثر المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة (التحول الهيكلي في القطاع الصناعي) من خلال خمس معادلات على النحو التالي:

$$IN = f \{ \log(GDP), \log(POP), \log(SD), Dum \} + \varepsilon$$

$$M = f \{ \log(GDP), \log(POP), \log(SD), Dum \} + \varepsilon$$

$$Y = f \{ \log(GDP), \log(POP), \log(SD), Dum \} + \varepsilon$$

$$X = f \{ \log(GDP), \log(POP), \log(SD), Dum \} + \varepsilon$$

$$L = f \{ \log(GDP), \log(POP), \log(SD), Dum \} + \varepsilon$$

2.6 نماذج الانحدار المتعدد:

$$IN_t = \beta_0 + \beta_1 \log(GDP)_t + \beta_2 \log(POP)_t + \beta_3 \log(SD)_t + \beta_4 Dum_t + \varepsilon_t \dots (1)$$

$$M_t = \beta_0 + \beta_1 \log(GDP)_t + \beta_2 \log(POP)_t + \beta_3 \log(SD)_t + \beta_4 Dum_t + \varepsilon_t \dots (2)$$

$$Y_t = \beta_0 + \beta_1 \log(GDP)_t + \beta_2 \log(POP)_t + \beta_3 \log(SD)_t + \beta_4 Dum_t + \varepsilon_t \dots (3)$$

$$X_t = \beta_0 + \beta_1 \log(GDP)_t + \beta_2 \log(POP)_t + \beta_3 \log(SD)_t + \beta_4 Dum_t + \varepsilon_t \dots (4)$$

$$L_t = \beta_0 + \beta_1 \log(GDP)_t + \beta_2 \log(POP)_t + \beta_3 \log(SD)_t + \beta_4 Dum_t + \varepsilon_t \dots (5)$$

$$t = 1, 2, 3, \dots, 19$$

وكانت الإشارات المتوقعة لنماذج التحول الهيكلي في القطاع الصناعي كالتالي:

$$B_1, B_2, B_3 > 0$$

$$B_4 \leq 0$$

3.6 مصادر البيانات:

اعتمدت الدراسة على بيانات السلاسل الزمنية للاقتصاد الفلسطيني، والتي تمثلت في البيانات السنوية الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للفترة (1996-2014) باعتبار سنة الأساس 2004، وقد تم تجميع بيانات المتغيرات التابعة، وهي نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي بأقسامه الأربعة؛ (قطاع التعدين واستغلال المحاجر، قطاع الصناعات التحويلية، إمدادات المياه والكهرباء)، ونسبة العاملين في القطاع الصناعي ونسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات السلعية، وتم حسابها استناداً إلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وتم أخذ جميع قيم المتغيرات التابعة كنسب مئوية. بالنسبة للمتغيرات المستقلة (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، عدد السكان)؛ فقد توفرت بشكل سنوي استناداً إلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أما بيانات النفقات التطويرية فقد توفرت بشكل سنوي بالاستناد إلى بيانات وزارة المالية الفلسطينية-رام الله، وسلطة النقد الفلسطينية. وقد تم أخذ جميع قيم المتغيرات المستقلة كقيم وليس كنسب مئوية. وقد تم الحصول على البيانات بشكلها السنوي لمتغيرات الدراسة للفترة (1996-2014) وبذلك يكون عدد المشاهدات 19 مشاهدة بشكل سنوي.

7. النتائج العملية للتحليل القياسي:

تم استخدام مجموعة من الاختبارات الإحصائية لقياس مدى مقدرة النموذج على التنبؤ بقيم المتغيرات في المستقبل، مثل لوحة الانتشار، واختبار جذر الوحدة، واختبار التكامل المشترك، وتبين أن العلاقة خطية بين المتغيرات، كما تميزت المتغيرات بالسكون، ووجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، مما يعني أن هذه المتغيرات لا تبتعد عن بعضها البعض في الأجل الطويل، بحيث تظهر سلوكاً متشابهاً. كما تم إجراء تقدير نماذج الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، وتم التحقق من صلاحية وجودة النماذج المقدرة.

حيث أن جميع المتغيرات المستقلة ذات معنوية إحصائية عند مستوى دلالة (5%) باستثناء متغير النفقات التطويرية، والذي أظهرت النتائج بعدم معنويته من الناحية الإحصائية في جميع النماذج باستثناء نموذج المتغير التابع (L)، كما تم استبعاد متغير الاستقرار السياسي والتي أظهرت النتائج عدم معنويته في جميع نماذج الانحدار المتعددة. كما يظهر في الجدول رقم (2)

جدول رقم (2) نتائج تقدير النماذج القياسية الأولية

SDLog		POPLog		GDPLog		Constant		Variables
P	– Coefficient	P	– Coefficient	P	– Coefficient	P	– Coefficient	
Value		Value		Value		Value		
0.151	-1.790	0.039*	7.187	0.009*	-7.454	0.1428	30.33685	IN
R- Squared= 0.423, Adj R-Squared= 0.308, DW= 2.50								
0.212	-1.623	0.520	-2.626	0.798	0.675	0.097	36.409	M
R- Squared= 0.127, Adj R-Squared= -0.047, DW=1.979								
0.897	-0.0835	0.0001*	10.551	0.000*	-8.373	0.335	-10.530	Y
R- Squared= 0.746, Adj R-Squared= 0.696, DW=1.579								
0.220	4.865	0.045*	22.028	0.0241*	-20.015	0.470	46.592	X
R- Squared= 0.489, Adj R-Squared= 0.387, DW=1.624								
0.0042*	-1.722	0.000*	-16.592	0.0008*	4.463	0.000	120.346	L
R- Squared= 0.927, Adj R-Squared= 0.912, DW=1.304								

*المتغير دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

كما تم إجراء بعض الاختبارات العامة للتحقق من شروط طريقة المربعات الصغرى وتبين أن نماذج الانحدار النهائية خالية من مشكلة الارتباط الخطي (Multicollinearity)، ومشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrelation)، ومشكلة عدم ثبات تباين حد الخطأ (Heteroskedasticity). بعد التحقق من الجودة الإحصائية للنماذج المقدرة والتحقق من شروط طريقة المربعات الصغرى (OLS) وحذف

المتغيرات غير المعنوية من الناحية الإحصائية وإجراء انحدار متعدد للمتغيرات المستقلة المؤثرة فقط، ظهرت النتائج النهائية والمعادلات النهائية للنماذج الأربعة كما هو موضح في الجدول رقم (3).

جدول رقم (3) النتائج النهائية

SDLog		POPLog		GDPLog		Constant		Variables
P – Value	Coefficient	P – Value	Coefficient	P – Value	Coefficient	P – Value	Coefficient	
-	-	0.0467*	7.044034	0.0202*	-6.380199	0.4554	12.42871	IN
R- Squared= 0.335882, Adj R-Squared= 0.252867, DW=2.122036								
-	-	0.0001*	10.54492	0.000*	-8.323064	0.1833	-11.36598	Y
R- Squared= 0.746708, Adj R-Squared= 0.715046, DW=1.619100								
-	-	0.045*	22.416	0.0096*	-22.934	0.081	95.267	X
R- Squared= 0.434, Adj R-Squared= 0.363, DW=1.227								
0.0042*	-1.722	0.000*	-16.592	0.0008*	4.463396	0.000	120.3463	L
R- Squared= 0.927, Adj R-Squared= 0.912, DW=1.304								

*المتغير دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$

وبالتالي تكون المعادلات بصورتها النهائية كما يلي:

$$IN = 12.428 - 6.380 \log(GDP) + 7.044 \log(POP) \dots (6)$$

$$Y = -11.365 - 8.323 \log(GDP) + 10.544 \log(POP) \dots (7)$$

$$X = 95.267 - 22.934 \log(GDP) + 22.416 \log(POP) \dots (8)$$

$$L = 120.346 + 4.463 \log(GDP) - 16.592 \log(POP) - 1.722 \log(SD) \dots (9)$$

1.7 تفسير المرونات:

نظراً إلى سهولة تفسير النتائج الإحصائية باستخدام المرونات تم حساب المرونات⁽⁹⁾ للنماذج الأربعة ومقارنتها بنتائج الدراسات السابقة.

وسنركز هنا تحديداً على علاقة الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر عن المستوى التنموي مع متغيرات التحول الهيكلي في القطاع الصناعي (IN, Y, X, L) ولتسهيل تفسير النتائج تم حساب مرونة المتغيرات الهيكلية في القطاع الصناعي تجاه الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، رغم وجود بعض

⁽⁹⁾ تم حساب المرونات من خلال العلاقة التالية β_Y

الاختلافات في النماذج القياسية المستخدمة في الدراسات السابقة حيث تم استخدام متوسط الدخل الفردي لسنة الأساس 2000 كبديل عن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للتعبير عن المستوى التنموي. ولتحويل العلاقات غير الخطية إلى علاقات خطية استخدمت بعض الدراسات نماذج انحدار لوغاريتمية مزدوجة بينما تم استخدام نماذج نصف لوغاريتمية في هذه الدراسة حيث أن المتغيرات التابعة عبارة عن نسب مئوية أصلاً، ومن غير المنطقي اخذ لوغاريتم لها، (صافي، 2016).

جدول رقم (4) مقارنة مرونة الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة لمتغيرات التحول الهيكلي في

القطاع الصناعي الفلسطيني

مرونة GDP بالنسبة لـ L	مرونة GDP بالنسبة لـ X	مرونة GDP بالنسبة لـ Y	مرونة GDP بالنسبة لـ M	مرونة GDP بالنسبة لـ IN	الدراسات
0.335	-0.275	-2.111	-	-0.406	الدراسة الحالية
0.038				0.18	عثامنة (2005)
1.28	-	-	0.17	0.06	نصر (2008) دول عربية
0.15	-	-	0.18	0.17	دول العالم
0.15	1.82	-	0.18	0.17	نصر (2006-1960)
-0.13	1.30	-	-0.24	-0.16	نصر (2006-1990)
-	7.95	-	6.32	7.39	Branson et al. (1998)

1.1.7 العلاقة بين الناتج المحلي الحقيقي وحصة القطاع الصناعي (IN).

بلغت مرونة التحول في القطاع الصناعي تجاه الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الدراسة الحالية (-0.4) فالعلاقة بين المتغيرين عكسية، وهذا يختلف مع نتائج دراسة Branson et al. (1998) و عثامنة (2005)، و نصر (2008)، و نصر (2010) لكامل العينة، ويتفق مع نتائجه لفترة التسعينيات. وهو يخالف النظرية الاقتصادية بشكل عام ولا ينسجم مع نتائج هوليس تشينيري التي أكدت على التحول نحو الصناعة كلما انتقلنا لمستوى تنموي أعلى. وهذا يعود إلى نمو القطاع الخدماتي والقطاع التجاري في الاقتصاد الفلسطيني على حساب القطاع الصناعي، فقطاع الخدمات أكثر ربحية ويتمتع بهامش مخاطرة أقل. كما ويشير ذلك إلى إمكانية انتشار ظاهرة تفكيك التصنيع في الدول النامية رغم أنها ظاهرة مرتبطة بالدول الأكثر تقدماً، حيث أن التراجع في القطاع الصناعي في فلسطين يرافقه

زيادة حصة قطاعي الخدمات وتجارة التجزئة، مما يضعف تحول الاقتصاد الفلسطيني نحو الاقتصادات الصناعية، ويؤثر على قدرته للحاق بالدول الأكثر تقدماً. وبالتالي هناك عوامل خارجية ذات تأثير أقوى على التحول الهيكلي في القطاع الصناعي في ضوء خصوصية الاقتصاد الفلسطيني وما يعانيه من ممارسات الاحتلال الإسرائيلي من حصار وحروب وتدمير لمنشآت القطاع الصناعي.

2.1.7 العلاقة بين الناتج المحلي الحقيقي وحصة قطاع الصناعة التحويلية (M).

لم تكن هناك ارتباطات بين قطاع الصناعة التحويلية والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الدراسة الحالية، وهذا يخالف النظرية الاقتصادية التي تقترض أنه مع التحول الهيكلي تزداد حصة الصناعة التحويلية كلما انتقلنا لمستوى تنموي أعلى كما هو في الدول الأكثر تقدماً. ورافق ذلك حصة عالية في أنشطة الخدمات مما يعني انتشار ظاهرة تفكيك التصنيع في فلسطين، وبالتالي فإن التحول نحو الصناعات التحويلية الواعدة ذات القيمة المضافة العالية يمثل التحدي الأكبر لهيكل القطاع الصناعي الفلسطيني على المدى المتوسط والطويل. ورغم عدم معنوية هذا النموذج إلا أن الإشارة جاءت حسب ما هو متوقع، وهذا يتفق مع نتائج دراسة Branson et al. (1998) ونصر (2008)، اللتين أكدتا على وجود علاقة طردية بين المتغيرين، وكذلك يتفق مع دراسة نصر (2010) التي أكدت على وجود علاقة طردية بين المتغيرين لكامل العينة، بينما يختلف مع نصر (2010) التي أظهرت علاقة عكسية بين المتغيرين في فترة التسعينيات.

3.1.6 العلاقة بين الناتج المحلي الحقيقي وحصة كل من قطاع التعدين واستغلال المحاجر، وامتدادات المياه والكهرباء (Y). بلغت مرونة كل من قطاع استغلال المحاجر وامتدادات المياه والكهرباء، تجاه الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الدراسة الحالية (-2.1)، فالعلاقة بين المتغيرين عكسية، وهذا يخالف النظرية الاقتصادية، حيث يفترض مع التحول الهيكلي زيادة الناتج المحلي الإجمالي (النمو الاقتصادي) وزيادة حصة القطاع الصناعي من الناتج المحلي بأقسامه الأربعة (صناعة تحويلية، القطاع الاستخراجي، المياه والكهرباء) ويعزى تناقص هذه القطاعات لاستحواذ قطاع الخدمات والقطاع التجاري على النصيب الأكبر في الناتج المحلي واستمرار دولة الاحتلال الإسرائيلي بممارسة سياساتها في هدم وتدمير القطاع الصناعي والبنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني.

4.1.7 العلاقة بين الناتج المحلي الحقيقي ونسبة الصادرات الصناعية من إجمالي الصادرات (X).

بلغت مرونة الصادرات الصناعية تجاه الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الدراسة الحالية (-0.27) فالعلاقة بين المتغيرين عكسية، وهذا لا يتفق والنظرية الاقتصادية، ويختلف مع نتائج دراسة Branson et al. (1998) و نصر (2010).

حيث أن زيادة النمو الاقتصادي تؤدي لزيادة الطلب المحلي على السلع بشكل يفوق الإنتاج المحلي مما يعمل على توجه المنتجات لتلبية حاجات السوق المحلي بدلاً من التصدير. ولعل ذلك يشير إلى أن ارتفاع النمو الاقتصادي يحدث تحولاً في هيكل الصادرات الفلسطينية، وذلك بتراجع حصة الصادرات الصناعية لصالح صادرات القطاعات الأخرى، وما يؤكد ذلك تراجع متوسط نسبة الصادرات الصناعية من إجمالي الصادرات السلعية من (85%) خلال الفترة (1996-2006) إلى (80%) خلال الفترة (2007-2014) خاصة في السنوات الأخيرة حيث انخفضت النسبة إلى (77%) و (78%) في العامين (2013) و (2014) على التوالي. وبالتالي فإن القطاع الصناعي بحاجة إلى تعزيز قدراته في المجال التصديري بما يعمل على تحقيق أهداف الإستراتيجية الوطنية للتصدير، وزيادة قيمة الصادرات الفلسطينية، ونمو إجمالي صادرات القطاعات الإنتاجية بنسبة (67%)، (مركز التجارة الفلسطيني، 2015، الاستراتيجية الوطنية للتصدير).

5.1.7 العلاقة بين الناتج المحلي الحقيقي ونسبة العاملين في القطاع الصناعي (L).

بلغت مرونة العاملين في القطاع الصناعي تجاه الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الدراسة الحالية (0.33) فالعلاقة بين المتغيرين طردية، وهذا يتفق مع نتائج دراسة Branson et al. (1998)، وعثمان (2005)، و نصر (2008)، و نصر (2010) لكامل العينة وتختلف مع نتائجه لفترة التسعينيات، حيث بلغت (-0.13)، أي العلاقة عكسية في فترة التسعينيات. وتتفق نتائج الدراسة الحالية مع النظرية الاقتصادية بشكل عام، التي تنص على وجود علاقة طردية بينهما. حيث أنه كلما انتقلنا إلى مستوى تنموي أعلى زادت نسبة العاملين في القطاع الصناعي وهذا يتفق وطرح آرثر لويس. وبالتالي تزداد مساهمة الصناعة في امتصاص العمالة على الرغم من ضعف قطاع الصناعة في فلسطين بشكل عام، وذلك لأن قطاع الصناعة الفلسطيني يتصف بالطابع الحرفي والعائلي والاعتماد

بشكل أساسي على الأسواق المحلية، فهو يعتمد على الأيدي العاملة أكثر من اعتماده على الآلات والتكنولوجيا الحديثة.

8. الاستنتاجات والتوصيات:

توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها:

1- استطاعت المتغيرات المستقلة تفسير (25.2%) من التغير الحاصل في حصة الإنتاج الصناعي، و(91.2%) من التغير الحاصل في حصة العمالة الصناعية، و(60.1%) من التغير الحاصل في حصة الصادرات الصناعية. أي أن هناك عوامل خارجية ذات تأثير أقوى على التحول الهيكلي في القطاع الصناعي في ضوء خصوصية الاقتصاد الفلسطيني وما يعانيه من ممارسات الاحتلال الإسرائيلي من حصار وحروب وتدمير لمنشآت القطاع الصناعي، وعرقلة عملية الاستيراد والتصدير.

2- أظهرت النتائج عدم وجود ارتباطات بين المتغيرات المستقلة وبين مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي، ورافق ذلك حصة عالية في أنشطة الخدمات، مما يعني انتشار ظاهرة تفكيك التصنيع في فلسطين رغم أنها ظاهرة مرتبطة بالدول الأكثر تقدماً. وبالتالي فإن التحول نحو الصناعات التحويلية الواعدة ذات القيمة المضافة العالية يمثل التحدي الأكبر لهيكل القطاع الصناعي الفلسطيني على المديين المتوسط والطويل.

3- وجود علاقة عكسية بين حصة القطاع الصناعي في الناتج المحلي والنمو الاقتصادي، وهذا يخالف النظرية الاقتصادية، ويرجع ذلك إلى طبيعة الاقتصاد الفلسطيني الذي يعتبر اقتصاد خدماتي، بالإضافة إلى نزوع رأس المال الفلسطيني إلى تحقيق الربح السريع عبر المشاريع الخدمية، فقطاع الخدمات أكثر ربحية ويتمتع بهامش مخاطرة أقل مما يضعف تحول الاقتصاد الفلسطيني نحو الاقتصادات المصنعة، واللاحق بالدول الأكثر تقدماً.

4- وجود علاقة عكسية بين نسبة الصادرات الصناعية من إجمالي الصادرات السلعية والنمو الاقتصادي، وهذا لا يتفق مع النظرية الاقتصادية مما يعني أن زيادة النمو الاقتصادي تؤدي لزيادة الطلب المحلي على السلع بشكل يفوق الإنتاج المحلي وهذا يعمل على توجه المنتجات لتلبية حاجات السوق المحلي بدلاً من التصدير. ولعل ذلك يشير إلى أن ارتفاع النمو الاقتصادي يحدث تحولاً في هيكل الصادرات الفلسطينية، وذلك بتراجع حصة الصادرات الصناعية لصالح صادرات القطاعات الأخرى. وبالتالي فإن القطاع الصناعي بحاجة إلى تعزيز قدراته في مجال التصدير بما يعمل على تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية للتصدير، وزيادة قيمة الصادرات الصناعية.

5- وجود علاقة طردية بين نسبة العاملين في القطاع الصناعي والنمو الاقتصادي وهو يتفق والنظرية الاقتصادية ويتفق وطرح آرثر لويس ويدل على قدرة القطاع الصناعي على خلق فرص عمل وامتصاص العمالة مما يؤكد على دوره الريادي في قيادة العملية التنموية، وتحول الاقتصاد الفلسطيني نحو الاقتصادات المصنعة. وذلك لأن قطاع الصناعة الفلسطيني يتصف بالطابع الحرفي والعائلي والاعتماد بشكل أساسي على الأسواق المحلية، فهو يعتمد على الأيدي العاملة أكثر من اعتماده على الآلات والتكنولوجيا الحديثة.

6- بلغت مرونة التحول لحصة الإنتاج الصناعي اتجاه الناتج المحلي (-0.4)، بينما بلغت مرونة التحول لحصة العمالة الصناعية اتجاه الناتج المحلي (0.33)، في حين بلغت مرونة التحول لحصة الصادرات الصناعية اتجاه الناتج المحلي (-0.27).

7- ارتبطت زيادة عدد السكان (حجم السوق) بزيادة حصة الإنتاج الصناعي مما يخلق طلباً فعالاً على المنتجات الصناعية المحلية، بشكل يعكس بالضرورة على نمو الإنتاج الصناعي. بينما ارتبطت زيادة عدد السكان بتناقص حصة العمالة في القطاع الصناعي مما يعكس توجه أفراد المجتمع للعمل في قطاعات أخرى أكثر ربحية أو التوجه للتعليم والقطاعات الحديثة. لا سيما في ضوء العقبات الكبيرة التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على القطاع الصناعي.

8- على الرغم من المزايا والتسهيلات التي قدمها قانون الاستثمار إلا أن الاستثمارات في القطاع الصناعي لم تزداد إلا بنسب ضئيلة وهذا يعكس تأثير الأوضاع السياسية والاقتصادية على المستثمرين، كما أن أغلب الاستثمارات الموجودة في فلسطين خدمية وليست إنتاجية وخاصة الاستثمارات الأجنبية، كما لم يتطرق قانون تشجيع الاستثمار للمشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم ولم يخصصها بأية حوافز أو إعفاءات مما يؤدي إلى تشوه هيكل القطاع الصناعي.

9- بشكل عام فهناك ترجيح ما بين الاقتصاديين على إتباع السياسة الحمائية للمنتجات المحلية، إضافة إلى سياسة تشجيع التوجه التصديري للمنتجات الفلسطينية. لكن المعطيات الحالية على الأرض، والمرتبطة بضعف القدرة الذاتية واستمرار ممارسات الاحتلال الإسرائيلي المحبطة للتنمية تدفع باتجاه التركيز في المرحلة الحالية على السياسات الحمائية.

من الجدير بالذكر أنه تم اختبار النماذج القياسية نفسها مع المتغير التابع (إجمالي الدخل القومي GNI) وكانت النتائج متطابقة مع المتغير التابع (إجمالي الناتج المحلي GDP). وهذا يشير إلى أنه لا يوجد فروقات كبيرة فيما يتعلق بأثر النمو الاقتصادي على التحول الهيكلي في القطاع الصناعي الفلسطيني سواء تم أخذ إجمالي الدخل القومي أو إجمالي الناتج المحلي.

تقدم الدراسة بعض التوصيات التي قد تكون مناسبة لإحداث تحول هيكلي في القطاع الصناعي في الأراضي الفلسطينية ومنها:

- 1 - توفير المناخ الاستثماري المناسب في الأراضي الفلسطينية، بدءاً بإنهاء الانقسام السياسي الفلسطيني، من أجل جذب الاستثمارات الفلسطينية والعربية والأجنبية.
- 2 - التركيز على تحسين تنافسية المنتجات المصنعة في الاقتصاد الفلسطيني، من خلال حصول المنتجين على شهادة الأيزو الفلسطينية والشهادات الدولية بهدف تحسين القدرة على تسويق المنتج المحلي وتحسين شروط التبادل التجاري مع العالم الخارجي. الأمر الذي يستلزم ضرورة تفعيل ورفع كفاءة مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية.
- 3- تفعيل التشريعات والأنظمة والقوانين الخاصة بالمدن والمناطق الصناعية، بالإضافة إلى منح إعفاءات ضريبية تتناسب وخصائص القطاع الصناعي في الأراضي الفلسطينية من خلال منح إعفاءات ضريبية لتتناسب المشاريع الصغيرة والصغير جداً.
- 4- توجيه تعليمات من سلطة النقد الفلسطينية للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية بتخصيص الجزء الأكبر من حجم التسهيلات الائتمانية والقروض للقطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية والتي بحاجة لموارد مالية وعلى رأسها القطاع الصناعي. حيث تبلغ التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الصناعي (257.2) مليون دولار أمريكي لتشكل ما نسبته (5.2%) من إجمالي التسهيلات الائتمانية، بينما تبلغ التسهيلات الممنوحة لقطاعي الخدمات والتجارة (1119) مليون دولار لتشكل ما نسبته (22.7%) من إجمالي التسهيلات الائتمانية لعام 2014، والبالغة (4895.1) مليون دولار أمريكي.

المصادر

- أبو وطفة، حسام (2014). استخدام عملية التحليل الهرمي في تحديد أولويات القطاع الصناعي في فلسطين من أجل تحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية: غزة-فلسطين.
- الربيعي، فلاح (2004). القطاع الصناعي التحويلي وعملية التحول الهيكلي في الاقتصاد الليبي، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة عمر المختار، ليبيا، أبحاث اقتصادية رقم (8312) MPRA، مكتبة جامعة ميونخ-ألمانيا تم النشر 18-ابريل-2008.
- السبهاني، عبد الجبار (2001). الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان - الأردن.
- سمية، أوثن (2013). نظريات التنمية الاقتصادية، سلسلة محاضرات للتنمية المستدامة، جامعة قسنطينة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- صيري نضال (2003). القطاع العام ضمن الاقتصاد الفلسطيني، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.
- صبيح، ماجد، ومحمد، رسلان (2013). دور الأداء المالي والتجاري في استقرار الاقتصاد الكلي الفلسطيني (2000-2010)، مجلة المستقبل العربي، السنة (36)، العدد 415، سبتمبر 2013، قسم التوثيق والمعلومات، مركز دراسات الوحدة العربية.
- الصوراني، غازي (2011). الأوضاع الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة، غزة-فلسطين.
- عابد، طارق (2012). تقييم دور الصناعات التحويلية في عملية التنمية الاقتصادية في فلسطين-دراسة حالة قطاع غزة (2005-2010). رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة-فلسطين.
- العباس، بلقاسم (2009). التحول الهيكلي والأداء الإنتاجي والتنافسي لقطاع الصناعات التحويلية العربية. مجلة التنمية الاقتصادية والسياسات الاقتصادية، المجلد (11) العدد (2)، المعهد العربي للتخطيط، الكويت
- عثامنة، عبد الباسط (2005). النمو والتغيرات الهيكلية في القطاع الصناعي الأردني، دراسة تحليلية قياسية، (1968-2000)، مجلة دراسات، العلوم الإدارية، المجلد (32) العدد (1). عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية-الأردن.
- عجمية، محمد، والليثي، محمد (2001). التنمية الاقتصادية مفهومها-نظرياتها-سياساتها، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر والتوزيع: الإسكندرية.
- عجمية محمد، وناصف إيمان، ونجا، علي (2006). التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر.
- عواد، موسى، وكريم، جاسم (2013). اتجاهات تعديل القطاعات الاقتصادية في العراق للمدة (1921-2011)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (16)، العدد (1) لسنة 2014، جامعة القادسية، العراق.
- القرشي، محمد (2010). علم اقتصاد التنمية، الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر والتوزيع: عمان الأردن.
- القرشي، مدحت (2000). الاقتصاد الصناعي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر: عمان، الأردن.
- محمد، رسلان، وعبد الكريم، نصر. (2011). واقع ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة وسبل تعزيزها في الاقتصاد الفلسطيني، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد الثالث والعشرون (2) - حزيران.
- نصر الله، عبد الفتاح، وعواد، طاهر (2004). واقع القطاع الصناعي في فلسطين، إدارة الدراسات والتخطيط، وزارة الاقتصاد الوطني، غزة-فلسطين.

نصر، ربيع (2008). قياس التحول الهيكلي، مجلة جسر التنمية، العدد (74)، السنة السابعة، حزيران 2008، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

نصر، ربيع (2010). التحول الهيكلي في الاقتصاد السوري، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، الندوة الاقتصادية رقم (23)، دمشق - سوريا.

نصر، محمد (2002). دور القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية الفلسطينية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، رام الله-فلسطين.

التقارير الرسمية:

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2015). كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2015، رقم (16)، رام الله، فلسطين.
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2015). أداء الاقتصاد الفلسطيني-2014، أيار/ مايو 2015، رام الله، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2015). "سلسلة المسوح الاقتصادية، 2014-نتائج أساسية، أكتوبر/ تشرين أول 2015، رام الله، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2013). "أداء الاقتصاد الفلسطيني 2012" رام الله-فلسطين.
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2017). الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة، 2016. رام الله-فلسطين.
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2009). سلسلة المسوح الاقتصادية 1998-2006، نتائج منقحة، رام الله-فلسطين.

سلطة النقد الفلسطينية. (2015). التقرير السنوي لعام 2014، حزيران، رام الله، فلسطين.
مركز التجارة الفلسطيني بال توريد (2015). الاستراتيجية الوطنية للتصدير، (2014-2018)، مركز التجارة الفلسطيني-بال توريد، ومركز التجارة الدولي، ووزارة الاقتصاد الوطني، رام الله-فلسطين.
المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، (2015). مناخ الاستثمار في الدول العربية-مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، الكويت.

منتدى الأعمال الفلسطيني (2014). واقع القطاع الصناعي في فلسطين، مركز الدراسات والأبحاث، فلسطين.

المواقع الإلكترونية

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني www.pcbs.gov.ps

سلطة النقد الفلسطينية www.pma.ps

مجموعة البنك الدولي www.albankaldawli.org

وزارة المالية، دولة فلسطين-رام الله www.pmf.ps

المصادر الأجنبية

- Aggarwal, Aradhna., & Kumar, Nagesh** (2012). Structural Change, Industrialization and Poverty Reduction: The Case of India, South and South-West Asia Development Papers 1206, United Nations.
- Bonino, Nicolas.,& Willebald, Henry** (2013). "Structural Change and Long-Term Patterns. A methodological Proposal for Uruguay in the Very Long Run". Institute Economic,Economic and Administrative Sciences, Republica University, Uruguay.August.
- Branson, William., Guerrero, Isabel.,& Gunter, Bernhard**(1998). Patterns Of Development,1970-1994.WBI Departmental Working papers, Report Number: (19670), Washington, DC: World Bank Institute.
- Bustos, Paula., Caprettini, Bruno., & Ponticelli, Jacopo** (2012). Agricultural Productivity and Structural Transformation. Evidence from Brazil. Chicago Booth Research Paper No.14-07:Fama-Millre, Woking Paper. United States.
- Chenery, Hollis** (1982). Industrialization and Growth, The Experience of Large Countries. World Bank Staff Working Papers, The World Bank. Washington, USA.
- Chenery, Hollis.,& Syrquin, Moises**(1975). Patterns of Development, (1950-1970). Oxford University Press for the International Bank for Reconstruction and Development, London.
- Memedovic,Olga.,& Lapadre, Lelio** (2009). Structural Change in the World Economy: Main Features and Trends. Research and Statistics branch, working paper 24/2009, United Nation Industrial Development Organization.
- Tambunan, Tulus.** (2006). Long Term Trends in The Industrial and Economic Growth in Indonesia, Kadin Indonesia & Center for Industry and SME Studies, University of Trisakti, Indonesia.
- Todaro, Michael., & Smith, Stephen**(2007). Economic development, Ninth Edition, person Addison Wesley, New York.
- Zhao, Min.,& Zhang,Ying** (2008). "Development and urbanization: a revisit of Chenery-Syrquin's patterns of development. Original Paper. Tongji University, China, Springer-Verlag 2008.